المليك يؤكد أهمية تطوير قطاع الصناعة العربية وقدراتها التنافسية والوصول بها إلى العالمية (ص٥٦)

قرآن كريم

قال تعالى :

هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاء وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ الله ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

يونس(٥)

٦٠ صفحة ●● الثمن ٣ ريالات سعودية

الجديد

وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها

أسسها
جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله
١٣٤٣هـ ١٩٢٤م
تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام
المشرف العام
د. عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه
وزير الثقافة والإعلام
مدير الصحيفة ورئيس التحرير
حسين محمد بافقيه

السنة ٨٧ – العدد ٤٢٨٥ ●● تصدر أسبوعياً

الجمعة ٨ المحرم ١٤٣١ هـ الصحيفة الرسمية للمملكة العربية السعودية ـ تصدر من مكة المكرمة THE OFFIECIAL NEWS PAPER FOR THE GOVERNMENT OF KINGDOM OF SAUDI ARABIA - ISSUED FROM MAKKAH الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٩م

بزيادة ٦٥ مليارا عن العام الماضي

المليك يعلن الميزانية العامة للدولة للعام المالي (١٤٣١ - ١٤٣٢هـ) بمبلغ ٥٤٠ مليار ريال

١٣٧,٦ مليار ريال للتعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة

٤٧٠ مليار ريال الإيرادات العامة

٥٤٠ مليار ريال النفقات العامة

٢٣,٩ مليار ريال للنقل والاتصالات

٢١,٧ مليار ريال للخدمات البلدية

٦١,٢ مليار ريال للخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية

٤٦ مليار ريال للمياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية

٤٨,٣ مليار ريال للمستفيدين من صناديق الاستثمارات والتنمية العقارية والصناعية وبنك التسليف والبنك الزراعي

الرياض – واس

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – يوم الاثنين الرابع من محرم ١٤٣١هـ الموافق للحادي والعشرين من شهر ديسمبر للعام ٢٠٠٩م في قصر اليمامة بمدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣١ – ١٤٣٢هـ.

وقال معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة : إن المجلس تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١ – ١٤٣٢هـ وأقرها.

بعدها وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – أيده الله – كلمة ضافية لإخوانه وأبنائه المواطنين أعلن فيها الميزانية وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبدالرحمن بن محمد السدحان.

تفاصيل ص ٢ ٣ ٤ ٥

المليك يستقبل وزير المالية وكبار المسؤولين في الوزارة

الرياض – واس

تشرف بالسلام على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – يوم الإثنين ٤ محرم ١٤٣١هـ الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩م معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف ونائبه ومساعده ووكلاء وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣١/١٤٣٢هـ وذلك بمقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء بقصر اليمامة اليوم نفسه.

وقد التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة.

حضر السلام أصحاب السمو الملكي الأمراء والمعالي الوزراء ■

٧ قرارات
١٦ الإعلانات الحكومية
٢٥ عقود شركات
٣٦ العلامات التجارية
٥٣ الإعلانات المنوعة

بزيادة ٦٥ مليارا عن العام الماضي

المليك يعلن الميزانية العامة للدولة للعام المالي (١٤٣١ - ١٤٣٢هـ) بمبلغ ٥٤٠ مليار ريال

الرياض – واس

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – يوم الاثنين الرابع من محرم ١٤٣١هـ الموافق للحادي والعشرين من شهر ديسمبر للعام ٢٠٠٩م في قصر اليمامة بمدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ.

وقال معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة : إن المجلس تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١ – ١٤٣٢هـ وأقرها.

كلمة المليك للمواطنين

بعدها وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – أيده الله – كلمة ضافية لإخوانه وأبنائه المواطنين أعلن فيها الميزانية ، وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبدالرحمن بن محمد السدحان :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إخواني وأبنائي المواطنين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وعونه وتوفيقه نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣١/١٤٣٢هـ والتي تبلغ (٥٤٠) مليار ريال بزيادة مقدارها (١٤) بالمئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ ، وقد رُوعي في إعدادها حاجات اقتصادنا الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية ، حيث حرصنا أن تكون هذه الميزانية استمراراً لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة في بلادنا الغالية على الرغم من الظروف الاقتصادية الدولية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول وكميات تصديره وذلك بمواصلة توجيه الموارد للإنفاق على الجوانب الأكثر دعماً للنمو الاقتصادي وللتنمية وتعزيز جاذبية اقتصادنا الوطني للاستثمار ، وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال التركيز على قطاعات التنمية البشرية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

برامج ومشاريع جديدة

وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن (٢٦٠) مليار ريال مقارنة بـ (٢٢٥) مليار ريال بميزانية العام المالي الحالي.

إن هذه الميزانية تمثل استمراراً لنهجنا في إعطاء التنمية البشرية الأولوية والرفع من كفاءتها ، وتبعاً لذلك فقد تم تخصيص ما يزيد عن (١٣٧) مليار ريال لقطاعات التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة ، وتشمل برامج هذا القطاع استمرار العمل في تنفيذ مشروعنا لتطوير التعليم ، واعتماد إنشاء (١٢٠٠) مدرسة جديدة للبنين والبنات ، كما تضمنت الميزانية اعتمادات للجامعات الأربع الجديدة في (الدمام ، والخرج ، والمجمعة ، وشقراء) واستكمال المدن الجامعية في عدد من الجامعات القائمة ، وإنشاء كليات تقنية ومعاهد مهنية جديدة.

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية ، تم تخصيص ما يزيد عن (٦١) مليار ريال لمواصلة العمل على رفع مستوى الخدمات الصحية ودعم البرامج الاجتماعية. حيث تضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة وإنشاء (٨) مستشفيات جديدة وإحلال وتطوير البنية التحتية لـ (١٩) مستشفى قائماً.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ، والاعتمادات اللازمة لدعم برامج الضمان الاجتماعي.

وقد تم تخصيص حوالي (٢٢) مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية ، تتضمن مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع القائمة.

كما بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (٢٤) مليار ريال لمشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً.

وبلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى حوالي (٤٦) مليار ريال لمشاريع جديدة لتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي ، وللبنية التحتية والمرافق في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، كما تضمن مشاريع لتجهيز البنية التحتية للصناعات التعدينية برأس الزور.

وسيستمر – بحول الله وتوفيقه – تطوير أجهزة القضاء ، وتنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية ، و الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ، كما ستواصل صناديق وبنوك التنمية الحكومية المتخصصة تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لقد أكدت هذه الميزانية – كسابقاتها – على النظرة المتوازنة بين القطاعات ، والتنمية المتوازنة بين المناطق. كما تُولي أهمية للنظرة المستقبلية لتوازن المالية الحكومية واستقرارها بما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة في وطننا الغالي.

التنفيذ الدقيق لمشاريع الميزانية

ختاماً نؤكد على التنفيذ الدقيق والمخلص لبرامج ومشاريع الميزانية ، وعلى الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المتابعة الدقيقة لما يُنفذ ، دون أي تقصير أو تهاون والاستشعار الدائم للمسؤولية والأمانة التي تحمّلوها أمام الله ثم أمامنا ، وعلى الأجهزة الرقابية القيام بدورها على أكمل وجه ورفع التقارير إلينا أولاً بأول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عقب ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أصحاب السمو والمعالي الوزراء بالعمل بجد وإخلاص وقال – حفظه الله – : الحمد لله رب العالمين على هذه الميزانية ولله الحمد فيها الخير وفيها البركة إن شاء الله ، اللهم عليكم إخواني إتمامها بجد وإخلاص والسرعة ، وعدم التهاون في كل شيء يعوقها ، لأن هذه أسمعها أنا من الناس وأحسها بنفسي ، بعض المشاريع إلى الآن ما بينت ، ضائعة. لكني آمل منكم الذي يجد تقصيراً من أي أحد ومنهم وزير المالية أن يخبرني ، لأنه لا يوجد تقصير أبداً أبداً ، واللوم إذا جاء يجيء على الوزير فقط.

أرجوكم وهذه خدمة لدينكم ووطنكم ومستقبل أمتكم ، وأرجو لكم التوفيق والنجاح ، وأسأل الله التوفيق لهذا الدين وهذا الوطن وشكراً لكم.

مشروع الميزانية الجديدة

وبين معالي وزير الثقافة والإعلام أن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم من الملك المفدى قدم عرضا موجزاً لمشروع الميزانية الجديدة للدولة وتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطوراتها وتطورات الاقتصاد الوطني والنتائج المالية للعام ١٤٢٩ – ١٤٣٠هـ والملامح الرئيسية للميزانية الجديدة حيث جاء فيها :

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٣٨٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفاً وثلاث مئة وأربعة وثمانين ملياراً وأربع مئة مليون ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته (٢٢,٣) بالمئة نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي بتأثير أسعار البترول والكميات المصدرة.

أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (٥,٥) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٠,٢) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٨٥) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٠,١٥) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي انخفاضاً نسبته (٦,٤) بالمئة ، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بنسبة (٣) بالمئة حيث يُتَوَقَّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٤) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٥٤) بالمئة، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذا النمو في الناتج المحلي تعزى للإنفاق الاستثماري الحكومي. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٢,٢) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٦) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٣,٣٥) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (٣,٩) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٢) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (١,٨) بالمئة.

وأشار معالي وزير المالية إلى أنه كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٧,٨) بالمئة بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

وبين في حديثه عن المستوى العام للأسعار أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١(٢٠٠٩م) نسبته (٤,٤) بالمئة عمّا كان عليه في عام ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٢,٤) بالمئة في عام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

تقديرات مؤسسة النقد

وأوضح أن التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي تشير إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٣٩٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعون ملياراً وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٥٠,٩) بالمئة عن العام السابق وذلك نتيجة انخفاض أسعار وكميات الصادرات البترولية إضافة إلى انخفاض الصادرات غير البترولية.

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٧٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وسبعون ملياراً وسبع مئة مليون ريال في العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) مقارنة بفائض مقداره (٤٩٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وستة وتسعون ملياراً ومئتا مليون ريال للعام ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) بانخفاض نسبته (٨٤,٥) بالمئة.

وأكد معالي وزير المالية أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين صدرت بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عمّا تم اعتماده بالميزانية الحالية ، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي – بمشيئة الله – إلى زيادة الفرص الوظيفية ، ووزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكّز فيه على قطاعات التعليم ، والصحة ، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية ، والمياه والصرف الصحي ، والطرق ، والتعاملات الإلكترونية ، ودعم البحث العلمي.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه في بيانه أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – حمد الله سبحانه وأثنى عليه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى والشكر له سبحانه في السراء والضراء .

وحث – حفظه الله – الجميع على شكر الله جل وعلا على ما أفاء به على هذه البلاد وخصها به من النعم ووجه رعاه الله كل مسؤول أن يراعي الله في كل وقت ومكان ويعمل على خدمة دينه ووطنه مستشعراً عظم الأمانة التي يحملها ■

المليك للمواطنين : حرصنا أن تكون هذه الميزانية استمراراً لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة في بلادنا الغالية

صدور ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (١٤٣١/١٤٣٢هـ)

الرياض – واس

صدرت يوم الاثنين ٤ محرم ١٤٣١هـ الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩م ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ وقرار مجلس الوزراء الخاص بإقرار الميزانية ، وفيما يلي نصوص المراسيم الملكية :

الرقم م / ١

التاريخ ٤/١ /١٤٣١هـ

بِعَوْنِ الله تعالى

نَحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ

وبعد الاطلاع على المواد (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٢/ ١٤٠٧/٤هـ الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤/١٤٢٥هـ

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٧٧) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٧٧) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٧/١٤٢٨هـ

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ ٤ /١/ ١٤٣١هـ

رَسَمْنَا بما هو آت :

أولاً : تُقدر إيرادات الدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ بمبلغ (٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وسبعين مليار ريال.

وتُعْتَمَد مصروفاتها للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ بمبلغ(٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وأربعين مليار ريال.

ثانياً : تُستوفى الإيرادات طبقاً للأنظمة المالية وتُودع جميعها بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثالثاً : تفويض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية (١٤٢٤/١٤٢٥ و ١٤٢٥/١٤٢٦ و ١٤٢٦/١٤٢٧ و ١٤٢٧/١٤٢٨) الصادر بشأن الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ والأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ والأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ والأمر الملكي رقم (أ/١٧٧) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١هـ.

رابعاً : تصرف النفقات وفق الميزانية والتعليمات الخاصة بها.

خامساً : يحول ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة ، ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة ، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (سادساً) من مرسومنا هذا.

سادساً : تفويض وزير المالية بالاقتراض والتحويل من حساب احتياطي الدولة – بحسب ما تقتضيه المصلحة – لحساب تسديد الدين العام ولتغطية عجز الميزانية.

سابعاً : أ – تتم المناقلات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية بناءً على تقرير مشترك بينه والوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

ب – تتم المناقلات بين اعتمادات أبواب الميزانية بقرار من وزير المالية.

ج – تتم المناقلات بين بنود كل من الباب الأول والباب الثاني ، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على أن لا يزيد ما يُنقل إلى أي بند أو برنامج عن نصف الاعتماد الأصلي للبند أو البرنامج الذي سينقل إليه فيما عدا بنود وبرامج الرواتب وما يزيد عن نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.

د – تتم المناقلات بين اعتمادات كل من برامج التشغيل والصيانة غير السنوية في الباب الثالث ومشاريع الباب الرابع بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

هـ – تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب الثالث والمشاريع في الباب الرابع بقرار من وزير المالية.

ثامناً – لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خُصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية.

تاسعاً – لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يُرتب التزاماً على سنة مالية مُقبلة باستثناء ما يلي :

أ – العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رصد اعتمادات سنوية لها.

ب – عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في